

صائم مقيماً ولا تباح له رخص السفر من قصر وغيره  
وان اقتدى من قصر الصلاة بمقيم لزمها الا تمام على  
المشهور وان قضى صلاة سفر في حضراته عند احمد  
وكشاف في احد القولين وعند مالك وابي حنيفة يقصر  
وان قضى صلاة حضر في سفر اتم عند الربيع ويجوز  
للملحج بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في وقتها  
تقدماً او تأخيراً ويفعل الارتفاع بها منها عند الامم  
وعند ابى حنيفة لا يجوز للملحج مجال الا في عورة ومنه  
**باب صفة الحج**  
يجب الحج على الفور اذا توفرت شرطه عند الامم  
لحديث من اراد الحج فليتعجل فانما تديرس المريض  
الضالمة وتعرض الحاجة وعند الشافعي وماك وبه  
حنيفة في احد قوليه على التراخي لعدم جبه عليه السلام  
الا في العام العاشر من هجرته وافقوا على انها احد  
اركان الاسلام وانها فرض واجب على كل حر مسلم بالغ  
عاقل مستطيع في العمرة والاستطاعة هي ملك

عند مالك وان نفي وعند احمد ان نفي فاقامة اكثر من عشرين صلاة صار فيها وعند ابى حنيفة ان نفي فاقامة  
عشرة عشر يوماً صار فيها صح

في وقتها  
في وقتها  
في وقتها

ذو

زاد يحتاجه وراحت مع الاترا الصالحة لثله او ملك ما  
يقدر به على تحصيل ذلك فاضله عما يحتاجه من  
كتب ومسكن وفادام ان كان ممن يجزم منله ومعاليد  
له منه من نحو لباس ونحوه وعن قضاء دين الله او  
لاذمي ومو نته ومو نتي عياله على الدوام من حقها  
او بضاعتها ونحوها ولا يصير مستطيعاً بمثل الغير له  
**وعند مالك** الضعفة التي لا تزوي تقوم مقام التراد وتوة  
البدن مقام الرأفة فان تكلف الحج من لا يلزمه وجب اجراه  
لان خلقاً من صحابه حجوا ولا يشيخون لهم ولا يستطيع  
ولا صهر بلحقه بغيره وله ضعة تقوم به سن للملحج  
عند احمد ووجب عند مالك وكه لمن حرفته المسئلة  
خدا فالملك فان ترك واجبا بتكلفه الحج حرم عليه  
فان مات من وجب عليها الحج وكان امكنه فعلها لسعة  
الوقت وامن الطريق اخرج عنه من اكل ما يحج به عنه  
من حيث وجب عليه مطلقاً وفاقا للشافعي كالدين  
وقال مالك وابي حنيفة يسقط عنه الحج بالوتى لان